



الدورة الانتخابية الخامسة

السنة التشريعية الأولى

الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (٨)

الأحد (٦/١١/٢٠٢٢)

عدد الحضور: () نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١٢:٣٠) ظهراً

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثامنة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني. نبدوها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب الفقرة أولاً تأدية اليمين الدستورية لبعض السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة النواب سيق وأن فاتحتنا المفوضية بموجب كتابها المرقم كذا مرشحون بدلاء عن الكتلة الصدرية المستقلة ومن ضمن البدلاء هو بالتسلسل (٤٢) السيد جواد كظوم مطلق حسين اليساري بديل عن السيد النائبة المستقلة شيما عليوي السعيدى وتقدم بطلب إلى رئاسة المجلس يطلب تأدية اليمين الدستورية وفي نفس الوقت تقدم ثلاثة بدلاء عن نواب الكتلة الصدرية طلب الاعتذار تأدية اليمين الدستورية وقرأ على حضراتكم نصوص الاستقالة بناءً على طلبكم، السيد رئيس مجلس النواب محترم اعتذار تحية طيبة بناءً على الظروف الاستثنائية التي يمر به البلد الحبيب كون العملية السياسية الحالية لم ترتقي بطموح شعبنا العزيز بتحقيق العدالة ونمضي بمشروع الأغلبية السياسية الذي سعى إلى ولادة حكومة وطنية تأسس إلى مرحل جديد من سيادة العراق في قراراته، أي أحيط سيادتكم بأني اعتذر عن حضور جلسة الأداء اليمين الدستورية كيديل عن النائب المستقل السيد محمود أديب الكعبي عضو الكتلة الصدرية المستقلة، ويمكنكم المضي بالإجراءات الرسمية عمر عباس خضير، الطلب الثاني بنفس العنوان موضوع اعتذار تحية طيبة بناءً على الظروف الاستثنائية التي يمر به بلدنا الحبيب ولكون العملية السياسية الحالية لم ترتقي لطموح شعبنا العزيز لتحقيق العدالة لمضي نحوى مشروع الأغلبية السياسية الذي سعى لولادة حكومة وطنية تأسس لمرحة جديد من سيادة العراق في قراراتها وتضامن مع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب عن الكتلة الصدرية المستقلين أي أحيط سيادتكم علماً أي اعتذر عن حضور جلس أداء اليمين

الدستورية كوني أحد البدلاء ويمكن المضي بالإجراءات الرسمية ومخاطبة المفوضية لتقديم البديل وهذا الطلب مقدم باسم السيد البديل مضر خزعل سلمان، أيضاً طلب آخر من السيدة وفاء حسين خصاف المياحي بنفس الصيغة الطلب وبالتالي تم مخاطبة المفوضية بناءً على طلبهم وفتحنا المفوضية مجلس النواب مكتب الرئيس مرشح بديل تهديكم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أطيح التحية ندرج لكم أدنا جدول الأسماء المرشح البديل الذي كنا من الذوات المذكورين في كتابكم المرقم كذا في كذا، بديل السيدة وفاء حسين خصاف سعيد المياحي والسيد طاهر صبيح فلحي هاشم وبديل السيد عمر عباس خضير عباس التميمي السيد علي سعدون غلام، وبديل السيد مضر خزعل سلمان منشد السلطان السيد كريم عليوي جاويش، أيضاً لدينا بدلاء عن التنفيذيين الذين باثروا أعمالهم في السلطة التنفيذية سواء كان الأخ السيد رئيس الوزراء والإخوان والأخوات أعضاء مجلس النواب الذي هم أعضاء مجلس الوزراء أيضاً خاطبتنا المفوضية بموجب كتابها كذا في ٢٠٢٢/١١/١ يكون بديل السيد محمد شياع صبار حاتم السوداني هي السيدة سعاد عبد الحسين زبون عكلة المالكي، وبديل السيد محمد علي محمد التميمي السيدة ساهرة عبدالله محمد غرب الجبوري وبديل السيد ثابت محمد سعيد رضى خضر شار والسيد طالب عبد كريم محمود حامد المعماري وبديل السيد أحمد جاسم صابر محمد الأسدي هو السيد رياض غالي مفتل راضي الساعدي وبديل السيد أيفان فائق يعقوب هي السيدة جرجيس عبد الأحد خوش قس، أربعة من هؤلاء تقدموا بطلب بتأدية اليمين الدستورية، أدعو إلى حضور السيدة سعاد المالكي والسيدة ساهرة الجبوري والسيد طالب عبد الكريم المعماري والسيدة هبة جرجيس، بالإضافة إلى السيد جواد كاظم جواد مظلوم مطلق حسين اليسار يتفضل، ويتفضل أيضاً السيد طاهر صبيح فلحي والسيد علي سعدون غلام والسيد كريم عليوي جاويش لتأدية اليمين الدستورية، الحاضرين هبة جرجيس وسعاد المالكي وساهرة الجبوري وطالب عبد الكريم محمود علي سعدون غلام، كريم عليوي حاضر جواد كظوم مطلق، السيدات والسادة النواب البدلاء يآدون اليمين الدستورية.

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

السيد الرئيس انتقل إلى رحمة الله الزميل العزيز الحاج محمود السلامي وفي الواقع شخص أثبت جدارة وتواصله وعملة وجدية وبالتالي الحقيقة يستحق أن نقدم بيان بهذه المناسبة الأليمة، بسم الله الرحمان الرحيم السيد رئيس مجلس النواب المحترم السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون قال سبحة وتعالى في محكم كتابة العزيز بسم الله الرحمان الرحيم وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبةً قالوا أن الله وأن الهي راجعون صدق الله العلي العظيم، بدايتاً نقف اليوم ونحنى تحية الوداع الواجبة لصوت وطني من أصوات الحق المطالبة بتحقيق العدالة والأنصاف لهذا الشعب المظلوم والمدافع عن مصالح الناس وعيشهم الكريم، ولقد مليت السلطة التشريعية بخسارة واحد من رجالات الوطنيين وأصواتهم الحرة اذا لم ينفك فقيدنا الحاج محمود السلامي عن مناصرة قضايا الكادحين وفقراء الناس حتى توقف قلبه بالخفقان وكانت حياة بتفاصيله الكثير درساً كبيراً لا غناء إلى أي أنسان شريف ووطني عن مطالعة لاستلهم القيم والمثل العليا، ورغم كل الصعوبات والانتكاسات والإخفاقات التي رافقة العملية السياسية بقي فقيدنا عزيز يحده العمل بمستقبل زاهر لبلدنا العزيز والثقة بعراق مستقل كامل السيادة تسود العدالة والمساوات بعيد عن الحروب والتعسف والاستغلال والاستقطاب الاجتماعية، لأجلة وناسة وناخبيه كانت للراحل السلامي صولات وصلوات لم يخرج منها لا رباحاً رضى الله وأهله وضميره النابض بالنبل والإنسانية، ستبقى حياة الراحل السلامي رحمة الله درساً كبيراً إلى أجيال عديد من سندات السلطة التشريعية ولكل محبيه عزائنا أن فقيدنا الكبير ترك أرتاً طيباً من عملة الوطنية وسلوكه الإنساني الرفيع وروحة التي لا تم تساوم على القيم والمبادئ الوطنية، وداعاً يا صاحب الخلق الرفيع وداعاً يا صوت ذي قار الصالح بحقوق أهلها وبهذا المصاب الجلل نعزي أسرة الفقيه وذويه والشعب العراقي الذي نذر إلى أجلة الفقيد العزيز عمرة الشريف كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من شاركنا لوعة الفاجعة وألم المصاب وجميل المساوات برحيل أختينا ورفيق درينا من بعثوا رسائل للتعزية والمواساة ونسأل الله تعالى بلطفة ورحمته أن يجنب الجميع كل مكروه تخدم الراحل بواسع عملة وأسكنه الفسيح جنانه وحشرة مع النبي وأله الأطهار عليهم السلام وجمع مع الشهداء الأبطال الأبرار في مقعد صدقاً والههم ذوي وأخوته وعارفيه الصبر والسلوان وجزير الشكر والثواب أن الله وأن إليه راجعون ولا حول ولا قوة لا بالله العلي العظيم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فعلاً كان المرحوم فقيدنا جميعاً ذو خلق رفيع ومثابر وندعو له بالرحمة والغفران وندعو ذوي الصبر والسلوان ونطلب من المجلس الوقوف لقراءة سورة الفاتحة، يجب أن تذكر نص المادة من النظام الداخلي أو الدستور.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين (نقطة نظام):-

نقطة نظامي حول المادة (٧١) من النظام الداخلي تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور السيد رئيس مجلس المنهاج الوزاري تضمن فقرة المادة (١٥) تخصيص وصرف مستحقات المشمولين المادة (١٤٠) وإعادة تشكيل اللجنة العليا هناك طلب مقدم إلى سيادتكم وموقع من السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب لذا نطالب بالإسراع في تشكيل هذه اللجنة لكي تقوم اللجنة في أعداد تقاريرها وتوصياتها ومن ثم عرضها على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم النظر بالطلب.

الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الاتحادية. (اللجنة المالية، اللجنة القانونية).

- النائب محمد كريم البنداوي (نقطة نظام):-

نقطة النظام المادة (٨٧) ثانياً تتولى كل لجنة من اللجان الدائمة دراسة مشروعات القوانين واقتراحات مشروعات القوانين المتعلقة في اختصاصها وأبداء الرأي فيها وغير ذلك من الموضوعات التي تحال إليها هيئة الرئاسة المتعلقة بالاختصاصات، كذلك أيضاً الإشارة إلى المادة (٩٨) اللجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية تمارس اللجنة مهامها الاختصاصات التالية سادساً الدراسة وأبداء الرأي في مشروعات القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ومقترحات القوانين المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والخدمة المدنية، والاهتمام في تطويرها والمسائل التي يقرها المجلس وأحالتها إليها وبالإضافة إلى باقي الاختصاصات، موضوع القانون هو من صلب اختصاص اللجنة بالاعتبار هي معنية بالتخطيط الاستراتيجي والخدمة المدنية وأيضاً مجلس الخدمة الاتحادي ومهامه والهيكلية العامة للدولة العراقية والتوظيف، نطلب إضافة اللجنة وهي اللجنة الرئيسية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب نقطة نظامك صحيحة ولجنة التخطيط الاستراتيجي من صلب عملها مجلس الخدمة الاتحادي ولكن في هذا القانون تكون لجنة مساندة لا يعني فقط التوظيف في هذا القانون ولكن هيكلية الدولة بالكامل المعنيين به اللجنة المالية ومعهم اللجنة القانونية وتضاف التخطيط الاستراتيجي كلجنة ساند لهذه اللجان، هذا أولاً ثانياً تم تعديل النظام الداخلي وتم استبدال كلمة هيئة الرئاسة بالمكتب الرئيس ونائبه بالعمل بموجبة.

الدائرة البرلمانية تضاف لجنة التخطيط الاستراتيجي لهذه اللجان.

- النائب رائد حمدان عجب هاشم (نقطة نظام):-

بسم الشعب وبالأخير صدر القانون الاتي هذه الديباجة هي تكون في القانون عندما يكون نشرة في الجريد الرسمية بعد إصدار ما هي المشكلة هي نحن بعض القوانين تقرأ هنا في مجلس النواب ويكون هناك ردود فعل سلبية باتجاه والمجلس بعد لا مناقشة ولا أعطى رأي به وتتقل الجلسة بعنوان صدر القانون الاتي أن أقتراح تعديل هذه الديباجات من قبل اللجان تعد القوانين لان نحن وظيفتنا الأساسية نستلم مشروع قانون هو نقرأ ويجب أن تكون العبارة أن استناداً إلى المادة (٦١) ممكن أن نعطيكم ديباجة أنا اختصاص قانون وممكن أن نعطيكم ديباجة ثلاثم كون مشروع قانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب نقطة النظام غير صحيحة الديباجة وأن قانون في صياغته الأخير يعرض القانون بكل تفاصيله ويقرأ القراءة الأولى والقراءة الأولى هي إشهار أو إعلان المضي، الرسائل شعبنا واعي وشعبنا يعرف أن القانون يمر بالقراءة الأولى وقراءة ثانية ويمر بتعديلات ولا حقاً يتم التصويت عليه بعد ما تمر عليه القراءة الأولى والثانية، القراءة الأولى هي إعلان لوصول المشروع والمضي به

وقد تطلب اللجنة المضي من خلال القراءة الثانية قبل القراءة الثانية عفواً أو رد من حيث المبدأ وبالتالي هذه الصياغة الدستورية والقانونية إلى أن يتم إقرار القانون بشكل نهائي.

- النائبة محاسن حمدون حامد الدلي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بعد مداولة لجنة التخطيط الأستراتيجي هي لجنة رئيسية مع اللجنة المالية واللجنة القانونية وليس لجنة سائدة.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائبة اخلاص صباح خضر الدليمي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعوي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب محمد كريم البلداوي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب محمد جاسم محمد:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائبة ليلى مهدي عبد الحسين التميمي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب ريبوار أورحمن وستا صالح:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب أومد محمد أحمد:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائبة ساره لطيف عبد الله:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب أيتن سليم نوري:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب ناظم فاهم محمد الشبلأوي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائبة بدرية إبراهيم رشيد:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائبة محاسن حمدون حامد الدلي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الأتحادي.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الاتحادي.

- السيد محسن كريم علي أكبر مانداو المندلوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نظراً للطلب المقدم من قبل بعض السيدات والسادة النواب بما يتعلق بقانون خدمة العلم تؤجل القراءة الى الجلسة القادمة.

* الفقرة رابعاً: القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل. (لجنة المرأة والأسرة والطفولة، اللجنة القانونية، لجنة الأوقاف والعشائر، لجنة العمل والمنظمات الاجتماعية المدنية)

- النائبة أبتسام هاشم عبد الحسين الابراهيمية:

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة رقية رحيم محسن النوري:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة بدرية ابراهيم رشيد البرزنجي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة منال حميد هاشم الموسوي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة سناء عودة جاسم اللهبي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة نيسان عبد الرضا زاير الصالحي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة أيمن عبد الرزاق محمد عارف:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائب محمد جاسم محمد:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة أبتسام الهلالي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- النائبة أخلص صباح خضر الدليمي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الطفل.

- السيد رئيس مجلس النواب-

فيما يتعلق بالقراءة الأولى لمشروع قانون خدمة العلم سوف يتم إدراجه في جدول أعمال يوم الثلاثاء هنالك اقتراحات كثيرة من السيدات والسادة النواب من اللجان النيابية الساندة للجنة المعنية في إدراج هذا القانون وسوف تؤخذ جميع هذه الآراء جميعها للخروج برؤية مشتركة تلبي احتياجات هذا القانون وسوف تقرأ في الجلسة القادمة يوم الثلاثاء وتضاف لجنة حقوق الإنسان.

- النائبة أخلص صباح خضر الدليمي :-

بما انه القانون يتطلب جنبه مالية اقترح دخول لجنة الأمن والدفاع كلجنة رئيسية وليست ساندة على اعتبار القانون يحتاج جنبه مالية من حيث الرواتب.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

أولاً: بالنسبة لموضوع عمل اللجان بتقديري اللجان التي تكون رئيسية يفترض أن لا تكون محتكرة لعملية المناقشة والاستضافة والبحث مع الجهات المعنية وان تكون هنالك جلسات مشتركة مع بقية اللجان التي هي لجان سائدة كما تسموها ولكن هي لجان فاعلة بدليل انه النائب من حقه تقديم ملاحظات وبشارك ويعطي رأيه ولكن ليس فقط عن طريق الورقة والتي قد تهمل أو الموضوع الذي يقدمه المهم المشاركة في الجلسات وإبداء الرأي بشكل مشترك لأنه الحجة مقابل حجة خصوصاً ما يتعلق باللجنة القانونية لها تماس مباشر مع التشريع من حيث الصياغة والناس والنطاق وبالتالي لكي لا يكون ضعف في هذه الجوانب نقترح ان تكون اللجنة موجودة حتى لو ممثل واحد او اثنين منها فقط لإعطاء دور لهذه القضية.

ثانياً: المعلومات التي تكون عند اللجان النيابية إذا كانت المالية أو لجنة الأمن والدفاع أو استثمار على الأقل يعطون تقرير يوزع على بقية اللجان لكي نطلع على واقع الحال بشكل مشترك ولا نبقي حرفيين فقط في مجال عملنا الخاص لأنه مهماتنا مهمات وطنية عامة أحياناً اسمع من بعض اللجان هذا القانون لنا لماذا تدخلتم فيه؟ هذا المقترح لنا لماذا تدخلتم؟ هذا الأمر لا يستقيم ولا يتطابق مع مهمات مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجان النيابية محددة الاختصاصات بموجب النظام الداخلي وبالتالي تعرض القوانين على اللجان المختصة بها هذا لا يعني انه لا يتم مساندها من باقي اللجان مثل ما تفضلت جنابك فيما يتعلق باللجنة القانونية يؤخذ رأيها فيما يتعلق بالصياغات القانونية في قوانين كثيرة وهذا أيضاً سوف يتم توجيه اللجان لعرض بعض مفاصل القوانين أو جميعها على الخبراء القانونيين ومن ضمنهم اللجنة القانونية.

- النائبة ذكري عمار احمد الرديني:-

النواب البدلاء منذ خمسة أشهر ولا يعلموا لجانهم النيابية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

البديل يحل محل الأصيل أين كان الأصيل يحل محله البديل في اللجنة الى حين البت بالموضوع بممارسة نشاطهم مكان البديل لهم أي أن البديل شغل العضوية مكان النائب المستقبل وبالتالي المقعد النيابي واللجنة النيابية.

- النائب داخل راضي علي الحميدي:-

أولاً: اقسنا على حماية ارض العراق وسماءه ومياهه في أداءنا لليمين الدستورية ويجب أن يترجم هذا القسم الى فعل خصوصاً وان الحكومة الحالية شعارها هو حكومة خدمات وتوفير فرص عمل محافظة ذي قار تعاني من الجفاف والحكومة السابقة ممثلة بوزارة الخارجية لم تحرك ساكن للأسف الشديد بل ساهمت بتفاقم المشكلة.

ثانياً: فلاحين محافظة ذي قار لهم ديون على الدولة وهي التي وعدت ولم تقي وهي ديون التعويضات.

- النائب محمد جاسم محمد:-

أنا ليس مداخله ولكن فقط اطلب إضافة اللجنة القانونية لقانون خدمة العلم فصول كثيرة تحتوي على قانون العقوبات ومعالجة عدم الامتثال للخدمة الإلزامية وغيرها لذا اقترح إضافة اللجنة القانونية كلجنة سائدة أو لجنة رئيسية الى لجنة الأمن والدفاع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف ينظر بالطلب.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

كان من المقرر استضافة وزارة الموارد المائية والزراعة والخارجية في جلسة مجلس النواب قبل فترة ولكن وفاة والد وزير الموارد اثر حادث أدى الى تأجيل استضافة الوزراء المعنيين الوضع يتفاقم يوم بعد يوم نحن بأمس الحاجة الى عقد جلسة طارئة لاستضافة الوزراء المعنيين ومناقشة واقع الجفاف الموجود بالعراق عموماً في مناطق الاوار خصوصاً وما تعلمون أن العراق يمر بموجة جفاف ولكن ما لا يعلمه الكثير أن هنالك دستور تعمل به وزارة الموارد المائية هو الدراسة الإستراتيجية التي كلفت العراق أكثر من خمسة وثلاثين ألف دولار وهذه الدراسة وضعت رؤى وأفكار لمعالجة المشكلة سواء في موسم الجفاف أو غيره ما لا يعلمه الكثير أن هنالك تفاوت من قبل

وزارة الموارد المائية بين محافظة ومحافظة فليس من المعقول محافظات مثل محافظة ذي قار الآن اغلب مجتمعات المياه في مناطق جنوب الناصرية توقفت الإصلاح بدون ماء سيد دخيل وماء يفوت وحمار وجبايش وطاهر وكريمة وحكيكة وفضلية بدون ماء وهو سوء إدارة من قبل وزارة الموارد المائية نعم يوجد جفاف وكلنا يعلم سبب الجفاف ولكن الواقع الآن الذي نعيشه هو سوء تخطيط وإدارة لتوزيع المياه بشكل عادل اسالكم بالله لو بغداد الآن توقفت مشاريع المياه التابع لها هل يبقى مجلس النواب لحد الآن ساكت عن هذه الجريمة ويبقى رئيس الوزراء ولم يتحدث لحد الآن؟ لم يذكر حتى في مناهجه وبرنامجه الوزاري مشكلة جفاف الاهوار ولذلك أطالب جنابك أن يأخذ مجلس النواب دوره الحقيقي ولا ننتظر الحكومة أن تقوم بذلك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم ذلك.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

أولاً: بموجب المادة (٦١) عضو مجلس النواب له أكثر من دور بالإضافة الى الدور الرقابي يستطيع وضع أسئلة برلمانية واستجابات والى آخره لذا اطلب تفعيل الأسئلة البرلمانية وقد قدمنا أكثر من سؤال برلماني وأحياناً تأتي الإجابة غير مقنعة. ثانياً: من خلال المناقشات مع الإخوة النواب على الأقل خلال الفترة الماضية الحكومة الحالية لم نجربها لحد الآن أن عضو مجلس النواب تحصل له مشكلة بالإجابات تتأخر والمراجعة في دوائر الدولة فيها أكثر من علامة استفهام لا يوجد تعاون بين الوزير وعضو مجلس النواب يذهب نائب لا سمح الله يمين يسار واحد أو اثنين لديه معقب هذه تختلف ولكن أكثر النواب لديهم مطالب للجماهير ويجب إيصالها الى الجهات التنفيذية ومجلس النواب هو ليس حائط نصيص على الأقل النواب يأخذون دوره الرقابي والتشريعي لذا اتمنى من جنابك ان يحصل توجيه الى الوزارات كافة ان تتعاون وان تضع ايام محدودة لاستقبال النواب حتى يصل صوت اهلهم وناسهم.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

هنالك مظلومية كبيرة تقع على محافظة بابل وفيها مخالفة دستورية منها مستحقات البترو دولار عند مراجعة الأولويات والأوراق الموجودة لدينا من ديوان الرقابة المالية هنالك مستحقات مالية للبترو دولار ما يقارب (٦٠) مليون إنتاج نفط يوجد في محافظة بابل في قضاء المسيب ولكن مستحقات المحافظة لم تستلم منذ عام ٢٠١٦ ولغاية الآن وتقسم الموازنة وفق هذه الفقرات استناداً (٥%) من إيرادات النفط الخام المكرر استناداً للمادة (٢) أولاً الفقرة (هـ) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٤٤) حصة المحافظات من البترو دولار لم تستلم محافظة بابل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

متأكد من هذه المعلومة بان المحافظة لم تستلم حصتها؟ في أي سنة لم تستلم؟.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

نعم متأكد لم تستلم لسنة ٢٠١٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لسنة ٢٠١٨ هل استلمت أم لا؟.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

كلا لم تستلم وكذلك عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ والأوراق كلها موجودة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تقدم بطلب رسمي.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

سوف أقوم بتقديم طلب رسمي إضافة الى ذلك محافظة بابل هي ممر لكل المحافظات ونتيجة لذلك يجب أن تكون هنالك مشاريع إستراتيجية تتكفل بها الأمانة العامة لمجلس الوزراء أو الوزارة المعنية بالنسبة لوزارة الإسكان والأعمار لا توجد طرق خارجية ولم تتكفل

بها الموضوع مرور ما يقارب عشر أنابيب في محافظة بابل هذه الأنابيب النفطية لم يستفاد منها أهالي المحافظة ولم يكن لها مستحقات كذلك لا من البترودولار ولا من التعيينات لشباب محافظة بابل.

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم:-

سبق وان وضع في جدول أعمال سابق استضافة وزير الزراعة ولكن لم يحضر الوزير لأسباب خارجة عن إرادته وكوني عضو في لجنة الزراعة استضافة الوزير الجديد في مجلس الوزراء أمر ضروري جداً وذلك لكثرة المعوقات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الزراعة لماذا لا تستضيفون وزير الزراعة؟. انتم كلجنة لماذا لا تستضيفوه في اللجنة؟.

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم:-

سبق وان وضع في جدول الأعمال استضافة الوزير ولكن لم يحضر الوزير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب من اختصاص عملكم كلجنة الزراعة متابعة الدور الرقابي على وزارة الزراعة لماذا لا تستضيفوه في اللجنة؟ ما هو سبب عدم استضافته في اللجنة؟ استضيفوا الوزير الجديد في اللجنة ومن ثم يتم إعلامنا كلجنة الزراعة بما يتعلق بالزراعة.

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم:-

وبالنسبة لمشروع قانون خدمة العلم اعتقد انه من القوانين الحساسة حيث يحتاج له الوطن وضروري وهو من قوانين السيادة لذلك أرى انه يحتاج الى اتفاق الكتل السياسية وبالأخص الكتلة الكردستانية في صياغته.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يحصل الاتفاق عقب القراءة الأولى القوى السياسية تناقش والنواب يناقشون بعد القراءة الأولى والقراءة الثانية لحين التصويت تبدأ المناقشات والآراء السياسية لا يؤخذ رأي مسبق بأصل القانون إلا إذا ارتأى المجلس سواء بهذا القانون أو غيره الرد من حيث المبدأ لكي يكون الرأي صريح.

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم:-

الحكومة السابقة أصدرت الكثير من القرارات لم يكن يعلم بها مجلس النواب العراقي واضح فيما بعد الكثير من هذه القرارات مخالفة للصلاحيات والدستور وأحياناً فيها شائبة فساد لذا اقترح أن يكون هنالك قرار نيابي يلزم الحكومة الحالية بتزويد مجلس النواب العراقي بالقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء تحديداً وتعرض داخل مجلس النواب العراقي على اللجنة القانونية واللجنة المالية ولجنة أداء البرنامج الحكومي ولجنة النزاهة كل لجنة من هذه اللجان تنظر وتتابع فقرات اي قرار يصدره مجلس الوزراء من حيث الاختصاص التي هي مختصة فيه اللجنة القانونية تلاحظ مدى القانونية وموافقته للدستور وللوائح الأخرى ولجنة النزاهة تراقب من ناحيتها وكذلك اللجنة المالية حتى لا تتكرر تجربة الحكومة السابقة عندما يصدر مجلس الوزراء قرارات لا يعلم بها البرلمان فضلاً عن الشعب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم مفاتحة الحكومة لتزويد مجلس النواب بالقرارات المتخذة في جلسات مجلس الوزراء.

- النائب آسو فريدون علي امين:-

يمكن أكثر الموجودين في هذه الجلسة يدركون أن ثانوية كلية بغداد مدرسة عريقة في الاعظمية وافتخر أن أكون احد خريجيها المدرسة هي صرح تعليمي ثقافي وحتى تراثي تأسست عام ١٩٣٢ وهذه المدرسة رفدت المجتمع العراقي بخبرات وإمكانيات في كل المجالات وناس خدمت هذا المجتمع عبر سنين طويلة ملكية الأرض لهذه المدرسة هي تابعة لوزارة المالية ومخصصة لوزارة الداخلية مديرية الدفاع المدني لماذا؟ لأنه فيها ملجأ الآن مديرية الدفاع المدني في وزارة الداخلية وبالذات مديرية الدفاع المدني تحاول الاستحواذ على ارض هذه المدرسة والبالغ (٢٢) دونم في منطقة الاعظمية على أساس انه الأرض مخصصة للدفاع المدني طبعاً إذا تم المضي بها الأمر معناه انه أي مكان فيه ملجأ سوف تطالب به مديرية الدفاع المدني بملكية الأرض لذا اطلب من السيدات والسادة النواب الذين

وقعوا على الطلب الذي قدم لجنابك بإيقاف التجاوز فوراً على أراضي ثمانية كلية بغداد النموذجية وإرجاع الملكية الى وزارة المالية ولكن تخصص حصراً الملكية لثانوية بغداد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تم إجراء اللازم بناءً على طلبكم وأرجو المتابعة بهذا الشأن.

- النائبة بيسان عبد الرضا زاير الصالحي:-

تسمح جنابك اعرض هذه الصورة للسادة النواب والتي توضح الوضع في جنوب ذي قار لقد كانت الاهور في عام ٢٠١٨ زاخرة بالمياه والآن جفاف تام وكنا نتأمل من مجلس النواب والسادة النواب ان يقفوا مع محافظة ذي قار وقفة جدية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الكل يتضامن مع محافظة ذي قار والمحافظات جميعاً، موضوع الأزمة المالية بدأ يؤثر على جميع المحافظات، وتقدم نواب محافظة ذي قار ونواب من محافظات اخرى لإستضافة المعنيين بالشأن، وبصراحة هذا الموضوع بحاجة لجهد سياسي وجهد تشريعي وتنفيذي للوصول إلى إتفاقات عملية مع بلدان المنبع.

- النائبة نيسان عبد الرضا زاير الصالحي:-

نحن نريد ضغط على الحكومة حتى تتخذ إجراءات سياسية صارمة بحق دول الجوار التي مصدر المياه، إضافة إلى إنه إصلاحات بالشبكة المائية، نحن يتم هدر المياه بسقي السياح وأنهارنا غير مبطنة حتى وإن كانت الإطلاقات المائية من شمال العراق وفيرة تصل في النهاية قليلة جداً.

- النائب أميد محمد احمد فيض الله:-

السيد رئيس الجلسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

رئيس الجلسة؟

- النائب أميد محمد احمد فيض الله:-

عفواً السيد رئيس المجلس، نحن وصلنا إلى مرحلة إكمال سنة في هذه الدورة والأوضاع التي حدثت في الأشهر السابقة كانت خارج إرادة المجلس، لكن بصراحة الحكومات المحلية إستغلوا هذه الفجوة التي حدثت للسلطة الرقابية، وإستطعنا أن نرفع أكثر من ملف فساد في بعض المحافظات، انا أتحدث عن محافظتي الجهات المعنية لمكافحة الفساد الهيئات، ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة وكل الجهات المعنية هناك بطنى في الإجراءات، وطلبي من هيئة الرئاسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من رئيس المجلس ونائبه.

- النائب أميد محمد احمد فيض الله:-

للسيد رئيس المجلس ونائبه تنشيط الدور الرقابي على الحكومات المحلية حالياً لا توجد مجالس محافظات ودورنا مهم جداً لمراقبة ملفات الفساد في المحافظات، أرجو من حضرتكم أن يكون لكم دور كبير في هذا المجال بإعتبار إننا إستطعنا تشكيل حكومة جديدة، وإن شاء الله سيكون لنا دور كبير في مراقبة الحكومات المحلية في محافظتنا.

- النائب باسم نعيمش جليف الغريباي:-

ما تفضل به السادة النواب بخصوص شحة المياه يعتبر الملف الأول الذي يجب أن يكون هناك موقف سياسي وإجراءات إدارية من قبل الوزارة الحالية، لخصوصية محافظة واسط، أطلب تشكيل لجنة من السادة أعضاء مجلس النواب ومن المختصين والخبراء في المجال الزراعي والمجال النفطي وسوف أقدم طلب رسمي بهذا الخصوص للوقوف على حجم الإهمال الذي لحق محافظة واسط بخصوص هذين الملفين بسبب سياسات الوزارات الفاشلة للفترة السابقة، واسط الأولى زراعياً، ثلث الإنتاج سنوياً من محافظة واسط في محصول الحنطة ومحاصيل الثروة الحيوانية، الآن تحولت الآبار الإرتوازية إلى مياه مالحة، الآن نريد أن نوفر مياه شرب

للمواطنين ولم نستطيع ذلك، الذي يحصل في محافظة ذي قار نفسه الذي يحصل في محافظة واسط، أيضاً واسط فيها حقلين نفطيين كبيرين الذان هما الأحذب وبدرة، المنشآت التي بُنيت في هذين الحقلين بمبلغ (٤) مليار دولار تكفي لمعالجة (٣١٠) ألف برميل يومياً، غاية ما وصل إليه الإنتاج (١٧٢١٠) برميل بسبب الإهمال وسوء الإدارة وتمثيل إدارات فاشلة على هذين الحقلين الآن الإنتاج (٦٥) ألف برميل يومياً، أرجو من حضرتكم تشكيل هذه اللجنة وإن شاء الله لدي دراسات وتقارير وكتب رسمية سوف أضعها بين يدي اللجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تقدم بطلب.

- النائب ضرغام صباح عبد المحسن المالكي:-

باختصار وسبق وأن تم التصويت على قانون الدعم الطارئ ولكن هناك فقرات عديدة لاحظنا عدم تطبيقها بصورة صحيحة باختصار إعادة المفسوخة عقودهم من أبناء القوات المسلحة، لغاية الآن أبناء وزارة الدفاع لم يتم العمل بإتجاههم بالإضافة إلى وزارة الداخلية بينما هناك تخصيص مالي بقيمة (٣٠٠) مليار لا نعرف أين مصيرها وأين ذهبت؟ أضف على ذلك هناك فقرة تقول إتخاذ اللازم تجاه المحاضرين ولكن لغاية الآن المحاضرين يناشدون وأعضاء مجلس النواب ولكن لا توجد آذان صاغية لذلك أطلب من حضرتك الإشراف على فقرات القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المالية متابعة تنفيذ فقرات قانون الأمن الغذائي وإعلام المجلس بذلك.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

السيد رئيس الجلسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس الجلسة من ؟

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

عفواً السيد رئيس مجلس النواب، لا يخفى عليكم جميعاً لما لبغداد من وجود حضاري متأصل في عمق التاريخ وأهمية بغداد بأهمية العراق، لكن مع الأسف الذي يدخل إلى مدينة مدينة بغداد من كل منافذها ومداخلها وبالذات مدخل مدينة بغداد الشمالي الذي يربط بين محافظة بغداد والمناطق الشمالية في وضع مأساوي، الشركة متلكأة وأصبح هذا الطريق طريق للموت قبل أربعة أيام بالتحديد فقدنا ثلاثة من أهلنا وأحببتنا من قضاء بلد وأثنين من الجرحى بحادث مروري، تكررت هذه الحوادث بسبب مأساوية هذا الطريق وهذا المدخل على إعتبار في كل المشاريع في الطرق والجسور تعمل شوارع بديلة لحين إكمال الشوارع الرئيسية، من يدخل في هذا الشارع والحفريات لا يوجد هكذا شارع حتى في القرى والأرياف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أتفق فيما ذهبت إليه حضرتك، لجنة الخدمات متابعة إنجاز هذا المشروع وتقديم تقرير إلى المجلس وأرجو متابعة ذلك مع لجنة الخدمات.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

إذا حضرتك تطلع على صور هذا الشارع سوف تدرك مدى مأساوية هذا الطريق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الخدمات تتابع نسب إنجازه وتعلم المجلس حتى يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة بذلك.

- النائب زهير شهيد عبد الله حسون:-

هناك مظلومية لدى المحاضرين والإداريين في تربية الرصافة الثالثة، وهذه التربية خاصة بمدينة الصدر وضواحيها أكثر من (٣٥٤٩١) محاضر وإداري باسروا اعمالهم منذ أكثر من سنة تقريباً وحصلوا على اوامر إدارية وأوامر مباشرة بالعمل، لغاية الآن

مظاهرات يوم في التربية ويوم في المحافظة، كنا حاضرين معهم قبل خمسة أيام، وأمرهم الإدارية غير مصدقة، راجين من حضرتكم والسادة النواب الضغط على وزارة التربية أو وزارة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة التربية متابعة الموضوع مع وزارة التربية وإعلام المجلس، تابع مع لجنة التربية، واللجنة تعلم المجلس بما تصل إليه بهذا الأمر

- النائب زهير شهيد عبد الله حسون:-

مراجعة في نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية إلى الحكومة المحلية في المحافظات الغير منتظمة في إقليم، واحدة من نقل الصلاحيات هو تخفيف الروتين الحكومي والقضاء على الفساد الإداري والمالي، السؤال المهم هنا هل إن الفساد الإداري والمالي يقتصر على مؤسسات الحكومة الاتحادية فقط؟ أم إن الإدارات المحلية بمجمل مفاصلها متورطة في تعقيد الروتين والفساد الإداري والمالي، وتسببت بتدهور أكثر للبنى التحتية ووسعت الفجوة بين المواطن والمسؤول، لقد وصل الحال ببعض إدارات المديرية في المحافظات عندما يطلب النائب كتاب رسمي صادر من تلك المديرية يقوم المدير بمخاطبة المحافظ لأخذ موافقة لتسليم ذلك الكتاب للنائب، وهذا يعيق كثيراً من عمل النائب الرقابي ومتابعة مشاكل الدائرة بدون معايير حقيقية تحول نقل الصلاحيات إلى وبال ستظهر نتائجه في المحافظات.

- النائب تقي ناصر ماجد:-

سيادة الرئيس أنا بصفتي عضو في لجنة الخدمات مخاطبة وزارة المالية حول الأموال المجباه بموجب القانون (٤٠) لسنة ٢٠١٥ المتعلقة لصيانة الطرق والجسور وهذه الأموال بلغت أكثر من (٩٤) مليار وإلى الآن منذ (٧) سنوات لم تُصرف للجهات المختصة، بحجة أنّ الجهات المختصة لم تُطالب بها وهذه الأموال بين قوسين هي أمانات، نطلب بالتحرك السريع حول هذا الموضوع.

- النائبة ضحى رضا هاشم القصير:-

الموضوع هو هناك مناقشة وصلت من قبل الطلاب الدراسات العليا، طلاب الدراسات العليا الذين حصلوا على معدلات ضعيفة في بعض المواد الذي راسب في مادة أو مادتين أو لديه ضعف في المعدل، هناك كان قرار عام ٢٠٢٠ كان يُسمح لهم يعيدون الإمتحان في المادة الضعيفة الواحدة أو الاثنتين أو موضوع تحسين معدل، الآن القرار الذي صدر طبعاً هم كلهم كفّلوا الدولة الكثير من المصاريف لديهم إجازات من الدولة برواتب، الآن القرار الذي صدر يرجعون يعيدون المواد كلها حتى التي حصلوا بها جيد جداً، وجيد وممتاز، بالتالي كل هذه الأمور دلالة على إنهاء ملفهم الدراسي بالكامل، هم لديهم مطالبة ومناشدة أنّ مجلس النواب يساعدهم بقرار إلى هيئة الرأي للسيد معالي الوزير بأن يسمح لهم بإعادة هذه المادة الواحدة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة التعليم العالي متابعة الأمر وإعلام المجلس.

- النائب سعد عواد ناصر التوي:-

من خلال متابعتنا للحكومة المركزية وتشكيل الكابينة الوزارية رأينا فيها عدة مؤشرات، منها محاولة السيطرة على الفساد وكذلك فعالية الحكومة باتجاه الاستقرار السياسي ومؤشر السيطرة على الأمن الغذائي، كل هذه المؤشرات والتطلعات ينتظرها الشعب بفارق الصبر مما يتوجب علينا كمجلس النواب أن ندعو الحكومة المركزية أن تدعو إلى شركات عالمية سواء كانت صينية أو عربية أو أخرى لتفعيل القطاعين، لدينا القطاع الزراعي والصناعي حتى نصل إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي هذا من جانب، جانب آخر أن توفر مقومات القطاع الزراعي نظراً للموجود من وفرة مائية ومساحات واسعة، نحن في محافظة المثني حالياً نرى مساحات واسعة بالمحافظة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قصدك ووفرة مالية.

- **النائب سعد عواد ناصر التوبي:-**

وفرة مائية.

- **السيد رئيس مجلس النواب:-**

هل يوجد وفرة مائية.

- **النائب سعد عواد ناصر التوبي:-**

نحنُ في محافظة المثنى لدينا وفرة مائية الكامنة.

- **السيد رئيس مجلس النواب:-**

قصدك آبار؟

- **النائب سعد عواد ناصر التوبي:-**

نعم الآبار، المياه الجوفية.

- **السيد رئيس مجلس النواب:-**

نعم حتى الذي يسمعك يقول لدينا وفرة مائية، مياه جوفية.

- **النائب سعد عواد ناصر التوبي:-**

الأزمة المائية واضحة، لكن نحنُ كمحافظة مثنى لدينا وفرة مائية كامنة، جمهورية مصر أنشأت أنابيب على مستوى الصحراء، ونعوض بهذا المجال، نحن لدينا الفلاح في محافظة المثنى ملوي ذراعه مثقل بالديون وتأتي وزارة الموارد المائية تفرض عليه بعض القيود، لذا ندعوا أن يحضر وزير الموارد المائية في قبة البرلمان لمناقشة هذه الأمور.

- **السيد رئيس مجلس النواب:-**

أولاً أشكركَ على الشق الأول من مداخلتك، أن الحكومة شكّلت ويجب أن نمارس دورنا كسلطة تشريعية مع السلطة التنفيذية لإستقطاب الشركات العالمية للاستثمار بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، متى ما كان هناك قطاع صناعي في البلد ولدينا الموارد والمواد الأولية والقطاع الزراعي سوف ننتهي من ملفات كثيرة سواء كانت في البطالة وفي الجريمة المنظمة وقلة الطلب على التوظيف، أشكركَ على الجزء الأول من مداخلتك.

- **النائبة منال حميد هاشم الموسوي:-**

ما هي فائدة تشريع كم من القوانين على مدار السنين السابقة وإلى الآن وفي بعض الأحيان لا نجد لها أثر على أرض الواقع ليس لها تطبيق على سبيل المثال، قانون حضر الألعاب المحرّضة للعنف هذا القانون منذ عام ٢٠١٣ أو ٢٠١٤ تم تشريعه ونافذ، لكن الآن إذا تذهب أطلب من إخوتي وأخواتي السادة النواب أن يذهبوا في أيام المناسبات للمستشفيات سوف ينظرون كم هو عدد الإعاقة من الألعاب المحرّضة للعنف.

هذه هي التي أدت إلى النزاعات العشائرية، هو هذا السبب الذي لم يجعل روح التسامح لا يوجد روح المحبة هذه الأسباب، أنا أريد أن أعرف هذا التاجر الذي يستورد ألا يوجد جهة توفقه، تقول له لا تستورد هناك قانون يمنعك.

مع الأسف، والأسباب الموجبة لهذا القانون هي تريد سلوك اجتماعي سوي، نحن نرى النزاعات العشائرية سببها منذ طفولتنا نحنُ نرى السلاح (والصجم) والأسلحة المحرّضة، نريد توجيه من قبلكم إلى لجنة الأمن والدفاع.

- **السيد رئيس مجلس النواب:-**

نعم، لجنة الأمن والدفاع متابعة تشريع هذا القانون وإعلام المجلس، شكراً لمداخلتك.

- **النائب خالد حسن صالح الدراجي:-**

لدي موضوعين.

الموضوع الأول: هو الخطة الزراعية، سبق وأن تم مفاتحتكم بكتاب وزرت وزير الزراعة وباركت له على منصبه الجديد يوم الإثنين الماضية، وواعدنا بإطلاق الخطة الزراعية وتوزيع السماد على الفلاحين، وإلى الآن هذا لم يتم هذا موضوع مهم جداً لأن الفلاح بعد اسبوع سوف يبدأ يزرع وينثر الكيماوي، إذا لم نعطيه نحن الكيماوي سوف يضطر للذهاب للشراء من السوق السوداء، والذي تعطيه له الدولة بعدها سوف يبيعه إلى التاجر بنصف القيمة وينتهي الموضوع، هذا شيء مهم جداً، نطلب من جنابك أن يكون هناك تدخل سريع من حيث تُطلق الخطة الزراعية ويتم توزيع السماد الكيماوي.

الموضوع الثاني: بالنسبة إلى إعادة المفصولين، هناك مشكلة واجهتني حقيقة تم مراجعتي كثيرين هناك معينين شرطة في شرطة الطاقة والشرطة المحلية بأوامر إدارية وليس بأوامر وزارية، يعني هو مداوم منذ سبع سنوات بأمر إداري، ويسبب بطل هذا الآن لا ينظرون له هو ليس ذنبه، هو داوم في الشرطة المحلية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الأمن والدفاع متابعة هذا الأمر.

- النائب أحمد طه ياسين الربيعي:-

هذا الموضوع جداً مهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك تابعه أيضاً مع لجنة الأمن والدفاع.

- النائبة فاتن محي محسن القره غولي:-

سيادة الرئيس، يجب أن تكون هناك وقفة جادة من قبل السادة النواب، بالنسبة لخريجي هندسة النفط، طبعاً كل يوم هناك اعتصامات مفتوحة من قبل بعض الخريجين واليوم مظاهرة أمام وزارة النفط الذين يُطالبون بالتعيين من خريجو كافة السنوات، رغم هناك قرار صادر من مجلس الوزراء، متضمن تجريد (٦٠٠٠) مهندس من كافة الإختصاصات الهندسية، علماً أن يكون هناك أفضلية لخريجين هندسة النفط لدعم هذه الشريحة المهمة، وقد تبين لاحقاً أن أعداد المهندسين المتعاقد معهم من هندسة النفط لم يتجاوز (١٢٠) مهندس من أصل (٦٠٠٠) ولكل المحافظات، سيادة الرئيس هناك إعتصامات مفتوحة يقوم بها الشباب الخريجين والمطالبين بأبسط حقوقهم، من المفروض لو أن هناك مخاطبة لوزارة المالية على إدراجهم ضمن الموازنة الحالية ونحاول استحداث قانون يضمن تعيينهم مركزي من قبل هندسة النفط والمعاهد النفطية.

- النائب أحمد طه ياسين الربيعي:-

موضوع حشد وزارة الدفاع، عشرات الآلاف من المنتسبين من أيام داعش وإلى الآن لم يتم حل موضوعهم، عشرات الآلاف الموضوع شكّلت عدة لجان سواء من وزارة الدفاع أو غيرها، كذلك موضوعهم دُكر في أكثر من قانون موازنة وإلى الآن هناك مظلومية واضحة باتجاههم رغم عدد كبير من الشهداء ومن الجرحى لكن حقوقهم إلى الآن غير مضمونة، سيادة الرئيس هذا الموضوع يحتاج إلى إهتمام سواء من لجنة الأمن والدفاع خصوصاً وكذلك الناس الذين هم مستحقين أن يضمنون لا بد أن في قانون الموازنة يتم حسابهم.

- النائبة اخلاص صباح خضر الدليمي:-

أتكلم بموضوع مهم وهو موضوع المفقودين والمغييبين، سيادة الرئيس جنابك من الداعمين والمطلعين على هذا الملف ونحن كان لدينا مشكلة في كل المحافظات تقريباً ليس فقط في محافظة نينوى، أنا تابعت هذه المشكلة وذهبت إلى الجهات المعنية، سيادة الرئيس تفاجئنا بأن حفرة الخسفة التي تضم أكبر عدد من المغييبين والمفقودين قد ردمت، ردمت بعد التحرير، سيادة الرئيس أنا من وجهة نظري أرى أن هذا هو طمس للمعالم الحقيقية التي جرت في هذه الحفرة وهو ضياع الجريمة على اعتبار أن كل جريمة فيها أداة جريمة وفيها مسرح جريمة، الأداة الجريمة هم أشخاص داعش الذين هربوا أو قتلوا أو سجنوا، مسرح الجريمة هي هذه الحفرة، حفرة الخسفة سيادة الرئيس هذه الحفرة ردمت بفعل فاعل وأنا أطلب بتشكيل لجنة تحقيقية فقط بخصوص هذا الموضوع، سيادة الرئيس موضوع المفقودين والمغييبين هناك أعداد كبيرة الآن في مخيم (الهول) تقريباً (٣٠) ألف عائلة أو شخص هم من عوائل داعش هؤلاء في جناب، هناك (٣٠) ألف هؤلاء أسرى ليس لهم علاقة بداعش على الحدود السورية، لماذا الحكومة العراقية لا تتبنى هذا الموضوع

وتسلمهم إلى أهاليهم، عندما راجعتُ في ملف المغيبين والمفقودين اتضح لي موضوع مهم جداً في موضوع التعويضات، كلما ذهبنا إلى التعويضات نصطدم بمشكلة كبيرة هي مشكلة المسائلة والعدالة، مشكلة المسائلة والعدالة مشكلة كبيرة هؤلاء الذين قُتلوا على أيادي داعش هم شهداء أي من قُتل على أيدي داعش هو شهيد سيادة الرئيس، عندما نذهب إلى استحصال استحقاقاتهم نصطدم بقانون المسائلة والعدالة وأن هذا الشخص لديه قيد على اعتبار أنه كان منتمي إلى حزب البعث بغض النظر عن الانتماءات الحزبية سيادة الرئيس هذا الشخص هو شهيد وقتل في منزله أو قتل على أيادي داعش، من الناحية المعنوية كيف لشخص شهيد لديه قيد كيف له؟ أو أفراد أسرته إلى هذه اللحظة لا تستطيع أن تستلم المرتبات أو التعويضات التي تترتب لقاء فقدانه، أنا أطلب تشكيل لجنة لمتابعة هذا الملف، وهذه اللجنة لجنة المفقودين والمغيبين تكون بالتنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ويكون لها صلاحيات يحددها رئيس المجلس ويحدد أسماء أعضاء اللجنة تكون لها صلاحيات تذهب إلى أي جهة أو مكان يمكن أن يُشك أن لديه أسرى قصريين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدمي طلب بهذا الخصوص.

- النائب حسين حبيب جاسم الازيرجاوي:-

لاحظنا في الأيام القليلة الماضية أن هناك إهتمام حكومي تحديداً من حكومة السيد (السوداني) بالقوات الأمنية رأينا هناك توجيه بالإعتناء في أرزاقهم الإعتناء في قيافتهم والإعتناء بالتدريبات وهذا أمر جيد وهذا يعتبر جزء من الإعداد العسكري، أعتقد مقاتلينا بحاجة إلى إعداد نفسي وجزء من الإعداد النفسي هو إعادة العمل بنظام البديل، سيادة الرئيس تصل إلينا كثير من المناشدات من المقاتلين حقيقة غير صحيح أن نُبعد هؤلاء الأبطال الذين ضحوا الذين ناضلوا الذي بفضلهم اليوم العراق تحرر والحياة تعود طبيعية إن شاء الله بفضلهم اليوم نحنُ جالسين هنا في هذا الإجتماع، أعتقد غير صحيح أبداً أن بعدهم عن عوائلهم (١٥) أو (٢٠) يوم، وأنا أعتقد نظام الوجبات عذراً هو يمهد للفساد وللفضائيين وفي هذا المكان حضر رئيس الوزراء السابق الدكتور (حيدر العبادي) وتحدث عن وجود (٥٥) ألف فضائي فقط في وزارة الدفاع وهذا رقم كبير جداً، لو تمّ العمل بإعادة نظام البديل نظام الوجبتين لا أعتقد سوف يكون هناك منفذ للفضائيين وللفساد، أنا أدعو الجميع والإخوة في لجنة الأمن والدفاع النيابية أن تتبنى هذا الموضوع، على الأقل من طرح مجلس وتد قانون تتبنى الالتحاق والنزول والإجازات في ما يخص القوات الأمنية سواء كانت في الظرف الطبيعي أو في حالة الحرب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب تُرفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء.

رُفعت الجلسة الساعة (٣:١٧) عصراً
